

الحلول المثلى نحو توفير تكلفة الدعم الباهظة

دراسة استرشادية تحتوي على:

تحليل لمنزايأ وعيوب كلامن الدعم السلعي والتقدي-

توصيات وحلول

حلول لمشكلة الدعم :

- ابتكارية .

- شمولية .

- غير مكلفة .

الفهرس العام :

- تعريف المشكلة .
- هدف الدراسة .
- جوانب مشكلة الدعم .
- تحليل مشكلة الدعم .
- التطور التاريخي لظاهرة الدعم .
- مزايا وعيوب كلا من الدعم السلعي والنقدي .
- توصيات وحلول .
- الخاتمة .

قال الله عز وجل

«يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا
ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين»

الأعراف: ٣١

مقدمة :

تعريف المشكلة :

تتعلق المشكلة بالسؤال المطروح منذ سنوات وهو أيهم أفضل للمواطن المصري ؟ الدعم العيني كما هو سائد أم الدعم النقدي ؟

هدف الدراسة :

البحث عن حلول لمشكلة الدعم .. وكلما كانت الحلول أكثر عملية وشمولية وغير مكلفة وسهلة التنفيذ كلما نجحنا في تحقيق الهدف .

جوانب مشكلة الدعم :

نظرا لارتفاع أسعار السلع عالميا خصوصا الغذائية منها بشكل كبير ، ومع توقع استمرار هذا الارتفاع بوتيرة أو بأخرى ، وحيث تعتمد الدولة في استيراد جزء كبير من احتياجاتها على العالم الخارجي (قمح - عدس - زيت - مشتقات بترولية - ... الخ) ، علاوة على اتجاه أسعار المنتجات المحلية إلى الارتفاع تأثرا بالارتفاعات العالمية ، وحيث أصبحت مصر بانتهاجها نهج اقتصاد السوق الحر جزءا لا يتجزأ من العالم الخارجي تتغير وتتفاعل معه .

ولقد اتبعت الدولة **سياسة داعمة** منذ أربعينات هذا القرن لبعض السلع الضرورية للمواطنين من أجل أن تصل إلى الفقراء منهم بسعر لا يثقل كاهلهم ويوفر لهم الحد الأدنى من الأسعار الحرارية وبما يحميهم من العوز والفقر المدقع .

ونظرا لكون فكرة الدعم السلعي قائمة على دعم السلعة وليس دعم متلقي السلعة

وبالتالي فالدعم يصل إلى الفقير والغني ولا يفرق بينهما وبالتالي لا يحقق الدعم السلعي العدالة الاجتماعية المنوط بفكرة الدعم القيام بها .

كذلك فإن انخفاض سعر السلع المدعومة بشكل كبير جدا مقارنة بمثيلاتها من السلع الحرة بالسوق

يساعد على تعرضها للإهمال والتلف والهدر ويشجع بقوة على التهرب من وراءها واستغلالها من قبل

الغرفة التجارية بالشرقية إعداد: الإدارة الاقتصادية

ضعاف النفوس ، وهذا الأمر أكثر وضوحا في رغيف الخبز الذي يتعرض لشتى صنوف الإهمال والهدر والسرقة في كل مراحل بدءا من استيراده قمحا وحتى وصوله إلى الصوامع الغير مهيا أغلبها بشكل علمي لحفظه ، إلى المطاحن التي لا يزال يعمل بعض منها بالحجارة ، ويحتاج أغلبها إلى إحلال وتجديد ، الأمر الذي يرفع من نسبة الفاقد لتصل إلى المخبز بسعر مدعم متدني للغاية لا يتعدى ١٠% من القيمة التي يجب أن يكون عليها ، فيشجع ذلك على التريح من وراءه بكل طرق التحايل والكسب غير المشروع ، حتى يصل إلى مستهلك لا يقدر قيمته الحقيقية لأن سعر المنتج النهائي ” **رغيف خبز بخمسة قروش** ” ضعيف للغاية فيستهين به ويلقى بجزء كبير منه بأكياس القمامة أو يستخدمه كعلف للحيوانات لتصل نسبة الفاقد ما بين (٢٥% : ٣٥%) من قيمة المنتج الإجمالية أو من قيمة الدعم الإجمالية، بما يقدر بالمليارات، كل ما سبق علاوة على ضياع الوقت واستنزاف الجهد في طوابير يومية غير آدمية تؤصل الشعور بالدونية وبما يسميه علم النفس بالإحباط الجماعي أو المجتمعي وبما يؤديه ذلك إلى ضعف الفرد وتقهر إنتاجيته وانتشار الجريمة بما لا نستطيع أن نقيسه بالمادة .

وبالقائنا نظرة على الطاقة حيث تحتل وحدها الجزء الأكبر من كعكة الدعم، إننا نلاحظ حجم

الإسراف غير الطبيعي في استهلاك الوقود (سيارات انتهى عمرها الافتراضي منذ الستينات - مواتير تحتاج إلى عمرات - طرق تحتاج إلى إعادة تأهيل - الحاجة إلى إنشاء كباري لخفض المدة اللازمة لوصول المركبة وما سوف يصاحب ذلك من خفض أكيد في استهلاك البنزين - الحاجة لإعادة تنظيم كامل للمرور في شوارعنا) كذلك الإسراف في الكهرباء أمر مشاهد ولا يحتاج إلى تعليق (أنوار شوارع مضاءة نهارا - إسراف في الإنارة في الأفراح والمناسبات المختلفة - أجهزة كهربائية قديمة عالية الاستهلاك للكهرباء بشكل كبير .. حيث ظهرت أجهزة حديثة ولمبات أقل استهلاكاً للكهرباء - إسراف في المياه بكافة أشكاله صناعيا ومنزليا وما يصاحب ذلك من زيادة مطردة في استنزاف الكهرباء وليس فقط استهلاكها - ... وغيره من أوجه الإسراف التي لا تعد ولا تحصى) .

.. من أجل ما سبق ذكره أعلاه فقد كان لاتجاه الدولة نحو ترشيد الدعم سعيًا لتحقيق العدالة

الاجتماعية أمر بالغ الأهمية وهنا فالمقصود بالترشيد هو توزيع الدعم بشكل عادل بحيث لا يصل إلا إلى مستحقيه ، ويصل كاملا غير منقوص ، ثم يستفاد منه بدون تعرض جزء منه لضياع .

أولاً : يصل إلى مستحقيه : وذلك من خلال البحث عن الفئات التي يجب دعمها واستبعاد الفئات التي تحصل على الدعم دون وجه حق .

ثانياً : يصل الدعم كاملا غير منقوص : بمعنى أن تستفيد من الدعم الفئات التي تستحقه بدون ضياع أي جزء منه أثناء عمليات الاستيراد أو الانتاج حتى التوصيل إلى المستهلك النهائي وذلك من خلال نظام رقابي صارم .

ثالثاً : يستفاد منه بدون تعرض جزء منه لضياع : وذلك بأن يستغله المستفيد أو المستهلك استغلالاً أمثل بدون هدر " حيث يلاحظ استهانة غالبية المستهلكين بالسلع المدعومة نظراً لانخفاض سعرها بشكل يمكن أن نطلق عليه لفظ " اعتباطي " .

.. لكل ما سبق فإننا نشير بالتوصية بفتح باب الحوار في هذا المضمار من فئات المجتمع العاقلة بما

يساعد على إيجاد حلول أكثر عملية وديناميكية وأقرب للواقع وأعمق تأثيراً وأبقى أثراً لعقود قادمة .

تحليل مشكلة الدعم :

إن تحديد أي مشكلة يقتضي معرفة جذورها سواء من جهة امتدادتها التاريخية وهي هنا **تاريخ** **بدء اتخاذ قرار بتطبيق الدعم** ، ثم الظروف التي اقتدت اتخاذ هذا القرار ، وربما اتخذ هذا القرار في حقيقة الأمر حلا لمشكلة كانت أكثر إلحاحا ، فجاء القرار تخفيفا لحدة المشكلة الأولى ولكنه تسبب في وقوعنا في مشكلة بدت صغيرة ثم كبرت مع الوقت نتيجة إهمال حلها، وهذا الأمر ينطبق كل الانطباق على الدعم عموما، ودعم رغيف الخبز على وجه الخصوص، كما سنسرد لاحقا .

ويسرى البعض أن الحل الأمثل هو القضاء على المشكلة بشكل كامل وفوري واقتلاعها من جذورها باتخاذ قرارات صارمة إلزامية ... ولكن التجارب التي تمر بها الأمم ماضيا وحاضرا أثبتت أن **التدرج هو أسلم الحلول** ، ذلك لأن المشكلة عندما تتضخم تصبح كالشجرة العجوز فإنها لا تضرب فقط بأذناها في باطن الأرض مستعصية على الاقتلاع من جذورها ولكنها أيضا تكون حولها تكتلات من المشاكل الأخرى، (وينطبق ذلك أيضا على الدعم عموما ودعم رغيف الخبز على وجه الخصوص)، إن أي محاولة لإلغاء الدعم أو استبداله بشكل مفاجئ قد تؤدي إلى مشاكل أعظم مثل حدوث (شغب) والشعوب الفقيرة لها فلسفتها وهي تفهم أولا ببطونها ثم يأتي العقل في المرحلة التالية ، لذلك فإن حل مشكلة مثل مشكلة الدعم عموما ودعم رغيف الخبز على وجه الخصوص هو التدرج واتباع خطوات متأنية والتأكد من وضعها على أرض صلبة .

وتكمن الصعوبة في حل مشكلة الدعم عموما في **تشابك خطوطها وتعقدها مع مرور**

الوقت وعلى سبيل المثال فإن مشكلة دعم رغيف الخبز تتحكم فيها عوامل عديدة أغلبها خارج عن سيطرة الدولة (ارتفاع الأسعار العالمية للقمح مع توقع استمرارية الارتفاع - زيادة سكانية مستمرة - عدم نمو الرقعة الزراعية بدرجة كافية كنتيجة لمشاكل مثل التصحر وشح المياه .. الخ . القمح سلعة يعتمد عليها الشعب بأكمله وتمثل جزءا أساسيا من تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية لأكثر من ٩٠%)

منه وجزء غذائي بالغ الحيوية لأكثر من ٢٠% : ٣٠% من الطبقة الأكثر فقرا . . الخ) ثم أن الدعم تحول في اعتقاد الغالبية إلى " **حق مكتسب** " ولا يتخيل أحد إمكانية التخلي عنه .

التطور التاريخي لموضوع دعم السلع في مصر :

تعود بدايات توزيع السلع من خلال البطاقات التموينية إلى **الحرب العالمية الثانية**، حينما أرادت سلطات الاحتلال الإنجليزي تأمين الاحتياجات الأساسية للسكان خلال الحرب، واستمرت هذه البطاقات بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ كمحاولة لتعويض بعض الفئات الفقيرة ، واتسع مجال السلع التي يتم دعمها خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي ، ثم سعت الحكومة في يناير ١٩٧٧ لإلغاء الدعم على بعض السلع ، إلا أن أحداث الشعب التي حدثت نتيجة ذلك دفعت الحكومة إلى التراجع عن قرارات تقليص الدعم مع خسارة الاقتصاد نحو ملياري جنيه نتيجة عمليات التخريب للمرافق، ومنذ ذلك الوقت **أصبح من الصعب على أي حكومة أن تقترب بجرأة من ملف الدعم .**

مزايا وعيوب الدعم السلعي والنقدي :

مزايا وعيوب الدعم السلعي :

أولاً : مزايا الدعم السلعي :-

- الدعم السلعي يصل إلى جميع فئات المجتمع وبالتالي تستفيد منه الطبقة الفقيرة والغير قادرين علي الكسب والمهمشين كما أنه يصل في أي مكان جغرافي علي مستوي الدولة .
- يساعد الدعم السلعي علي تلبية الحد الأدنى من الحاجات الأساسية للإنسان التي تتمثل في الغذاء وإمداد الجسم بالحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة لصحته وبقائه .
- يمثل الدعم السلعي حلاً مثالياً للدولة في أوقات الأزمات مثل الحروب والكوارث الطبيعية وذلك لضمان وصول السلع الأساسية لجميع فئات المجتمع بلا استثناء وبما يجنبنا حدوث مجاعات .
- يعد الدعم وسيلة لكبح جماح الأسعار خصوصاً للسلع الأساسية والتي لو أطلق لها العنان لوصلت إلى أرقام مرتفعة تؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد بكامله (مثل البنزين والكهرباء) ..
- مما ينعكس بحدوث زيادات هائلة في أسعار السلع الأخرى .. وهذا يحدث عادة في الاقتصادات الغير ناضجة كالاقتصادات الدول النامية ، حيث تفتقد إلى فعاليات أدوات الرقابة الجيدة .

ثانياً : عيوب الدعم السلعي :

- الدعم السلعي يصل إلى جميع فئات المجتمع وبالتالي يذهب جزء منه إلى الأغنياء والغير مستحقين للدعم .
- يؤدي الدعم السلعي إلى إحداث تشوهات في العملية الاقتصادية بالدولة ، حيث تصبح السلعة غير معبرة تعبيراً حقيقياً عن قيمتها ، ويتفاقم هذا التشوه مع الوقت ويؤدي إلى الإخلال بالحرية الاقتصادية ومبادئ الاقتصاد الحر والتعهدات التي تلتزم بها الدولة مع العالم الخارجي في ظل اتفاقيات عالمية وعلى رأسها **اتفاقية التجارة العالمية "جات"** .
- يؤدي الدعم السلعي إلى تعرض السلع المدعومة للإهمال والهدر والضياع والتربح من ورائها أثناء مراحلها المختلفة ، خصوصاً مع ضعف الرقابة .

الغرفة التجارية بالشرقية إعداد: الإدارة الاقتصادية

- يؤدي الدعم السلعي إلى الإسراف في استخدام السلع المدعومة وبالتالي عدم الاستفادة المثلى منها نظرا لتدني أسعارها .
- تؤصل ثقافة الدعم السلعي شعور اللامبالاة والإتكالية لدى متلقي الدعم حيث يعتبر السلعة المدعومة حق مكتسب له دون أي مجهود يبذل .
- يؤدي إقرار الدولة للدعم السلعي إلى حتمية إيجاد هيئة رقابية لها فروع أو مكاتب في كل مدينة وقرية وبها جيش من العاملين يقدر بالآلاف بما يحمل الدولة تكلفة باهظة تتمثل في (تكلفة ثابتة من مباني ومهمات وسيارات .. الخ وتكلفة متغيرة من أجور وكهرباء واستهلاكات .. الخ) ، " ويعرف في علم الإدارة أنه كلما تضخم أعداد المراقبين " موظفي الرقابة " كلما ضعفت عملية الرقابة ذاتها .

مزايا وعيوب الدعم النقدي :-

أولاً : مزايا الدعم النقدي :-

- زيادة دخول الطبقات الفقيرة من خلال وصول الدعم لمستحقيه .
- تحرير الاقتصاد من التشوهات التي تحدث نتيجة الدعم السلعي حيث يصبح سعر كل سلعة يعبر تعبيراً حقيقياً عن القيمة الحقيقية لها .
- القضاء على الإهمال والهدر والضياع والسرقات التي تحدث نتيجة الدعم السلعي .
- إلغاء هيئة الرقابة على الدعم السلعي ، حيث ستصبح السلعة مثلها مثل غيرها من السلع وتدخل ضمن نطاق الرقابة العادي المعتمد على كافة السلع .
- توفير الوقت والجهد الذي كان يبذله المواطنون في الحصول على السلع المدعومة ، وما يصاحب ذلك من اعتزاز المرء بنفسه .. حيث لن يقتضيه الأمر بعد ذلك أن يقضي ساعات من يومه وقوفاً في الطوابير أو الاستجداء من أية جهة .
- يحفز تطبيق الدعم النقدي قيام الحكومة بإنشاء جهة تكون مهمتها تسجيل كل صغيرة وكبيرة يقوم بها المواطن في صورة بيانات دقيقة موثقة بمستندات " مثل الرقم القومي ولكن على نطاق أكثر اتساعاً بكثير " ، وما سوف يؤديه ذلك مستقبلاً من **توفير قاعدة معلومات قوية** يمكن الاعتماد عليها مستقبلاً في مجالات شتى " وسنورد ذلك في التوصيات بالتفصيل " .

ثانياً : عيوب الدعم النقدي :-

- في الغالب أنه سيؤدي إلى حدوث **زيادة مفاجأة في الأسعار** بمجرد تطبيقه " فعلى الرغم من أن الدعم النقدي سوف يكون مجرد استبدال للدعم العيني ولن يحدث ضخ أموال إضافية بالاقتصاد حتى يحدث التضخم ، إلا أن التجارب أثبتت أن اقتصادات الدول النامية سهلة التأثر وهشة وغير منطقية ، وحتى لو لم تحدث زيادات فورية بالأسعار فإنه ومع مرور الوقت سوف يتلاشى أثر هذه الزيادة النقدية ويلتهم غول الأسعار كل زيادة .. ويعود المواطن ليشعر أنه فقد شيئاً كان يحميه من تغيرات الأسعار التي لا ترحم متأثرة بعالم يموج بالتغير كل يوم وليلة .

- نظرا لكون الدعم النقدي سوف يكون بشكل أسري حيث يأخذه رب الأسرة أو العائل لها **فهناك بعض أرباب الأسر من غير المسؤولين مثل المدمنين وغلاظ القلوب** والذين يهملون رعاية أبنائهم القصر .. ففي هذه الحالة فمن المؤكد أن أموال الدعم هذه سوف تهبط عليهم كمن فتحت له مغارة علي بابا ، حيث سينفقونها لتلبية رغباتهم وأهوائهم الشخصية علي حساب احتياجات أبنائهم من القوت الذي يقيم أود حياتهم اعتمادا علي السعرات الحرارية المكتسبة منه .. إذا كان ذلك من المؤكد حدوثه لفئة ليست بالقليلة فمن سوف يرعى هؤلاء الأولاد وكيف سيتم التعرف عليهم وإيصال الدعم لهم !! مع العلم أنهم قد يكونون من طبقات متوسطة وليست فقيرة .. إن الأمر جد خطير .. ونرى الحل هنا في إنشاء جهاز أو هيئة من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين مهمتهم مراجعة الأسر متلقية الدعم وزيارتهم بمنزلهم والتحدث مع الأبناء على انفراد .. إن هذا يحدث في الدول المتقدمة ويمكننا تطبيقه لدينا لو أخلصنا النية .
- إن اتخاذ قرار بالدعم النقدي وبشكل مفاجئ أمر لا تحمد عقباه فقد يتطور الأمر إلى شغب وتخريب، وبما قد يسيء للدولة وما يصاحب ذلك من خفض في معدلات تدفق الاستثمارات الخارجية .
- الصعوبة البالغة في الوقت الحالي في حصر كافة المحتاجين والمستحقين نتيجة عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة للمواطنين يمكن الاعتماد عليها في تصنيف مستوى دخل المواطن .

نستخلص من المقارنة السابقة ما يلي :

هناك اعتياد كافة المواطنين على الدعم السلعي منذ فترة الأربعينات، وإن من آفات الإنسان هو صعوبة تغيير ما اعتاد عليه بشكل فوري، لذلك فإن التآني والتدرج والحكمة وإتباع خطوات منهجية متأنية هو السبيل الوحيد لحل مشكلة الدعم ، فالخطوات المتأنية تتيح لنا دراسة الموقف ومراجعته مرات عديدة ووضع أقدامنا علي أرض صلبة ، ويأتي التآني في الدراسة كما يأتي أيضا أثناء التنفيذ ، وربما يكون تطبيق أفكار غير تقليدية (مبدعة وخلاقة) لم يسبق تطبيقها وحلول نابعة من تجربة ٦٠ عاما في الدعم مر بها الشعب المصري ... مع اشراك رجل الشارع البسيط الذي يمر بالمعاناة في وضع الحلول ، علاوة على دور الإعلام الصادق .. فقد يكون الحل بين أيدينا ولا ندرى ! ، كذلك فإن وجود جهة رقابية تخول لها سلطات كاملة وعقاب رادع لكل من تسول له نفسه التلاعب بقوت المواطن الفقير .

توصيات وحلول: -

أولا:

الإبقاء حاليا علي الدعم السلعي مع التدرج الطويل المدى الذي قد يستغرق سنوات قادمة لتطبيق الدعم النقدي ، مع الحرفية العالية من جانب الحكومة في إدارة الدعم العيني ، وسحب بساطه بالتدرج .

ثانيا :

العمل علي **زيادة دخول الأفراد** من خلال الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بما ينعكس مع مرور الوقت علي مستوي دخل الفرد الحقيقي بالزيادة ، حيث يصل متوسط دخل الفرد بمصر حاليا إلى حدود ٢,٠٠٠ دولار في العام بينما يصل في الدول الأوروبية وأمريكا واليابان ما يتراوح بين ٣٠,٠٠٠ دولار و ٥٠,٠٠٠ دولار .. ولكننا نعتقد أنه في حالة زيادة معدل النمو الاقتصادي الحقيقي بنسبة ٧ % سنويا سوف يؤدي ذلك إلى مضاعفة متوسط مستوى الدخل الحقيقي للفرد خلال عشر سنوات، وفي الحقيقة أن ذلك **أهم بعد في المعادلة** ، وسوف يكون **زيادة الدخل بشكل كبير هو الحل الجذري لمشكلة الدعم** وهذه الزيادة لن تتأتى إلا بزيادة الإنتاج من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة ومن خلال جذب الشركات الأجنبية وتقديم كافة التيسيرات للشركات التي تنقل إلينا التكنولوجيا المتقدمة وتعمل في مجالات تعود بالنفع على الاقتصاد وليست فقط لامتنصاص خيراته أو تصدير مواد خام مستخرجه من أرضه ، كذلك لن تتقدم مصر إلا بسواعد أبناءها من خلال زيادة معدل الادخار والاستثمار وإعطاء الحرية في العمل وإطلاق الطاقات الإبداعية لدى الأفراد من خلال تعليم جيد وإنشاء مدارس ومعاهد ومراكز بحوث وإعطاء العلماء قدرهم .

ثالثا :

حصر دقيق وكامل لكافة أفراد الشعب (موظفين - مهنيين - عاطلين) (داخل القطر المصري وخارجه) وتصنيفهم من حيث مستوى الدخل الحقيقي لكل فرد وهذا لن يتأتى بأي حال من الأحوال بوضعية الرقم القومي الحالية بل يجب تطويرها أو استبدالها بإنشاء هيئة تكون مهمتها جمع

هذه البيانات من مصادرها وموثقة بالمستندات ، ويكون هناك إلزام على المواطن بأن يقدم هذه البطاقة أو هذا الرقم في كافة تعاملاته ، ولنبداً بالمواليد الجدد فيعطى كل فرد رقم وتفتح له صفحة يتم إدراج كل ما يتعلق به في المستقبل (سواء مكان الإقامة - اسم الجامعة التي التحق بها - العمل الذي شغله وترقياته - مستوى دخله الخارجي - السيارة التي اشتراها - البيت الذي بناه - إقامته خارج مصر لمدة .. -..... الخ) ويمكن تطبيق ذلك بالتدرج علي الأفراد الذين استخرجوا رقما قوميا وان كان صعبا ويحتاج الكثير من الجهد والوقت لإخراج بيانات دقيقة غاية الدقة ، وبالتالي أي معاملة يجريها الفرد يجب ان تسجل في صفحته **ويصبح لهذا الشخص كما أن له اسما لا يتغير مدى حياته وبعد مماته يقترن به هذا الرقم فلا يتغير مدى حياته وبعد مماته ..** وهذا موجود بالفعل بالدول الأوروبية وامريكا .

رابعا :

الحاجة أم الاختراع فالمعاناة تولد الابتكار والحلول غير التقليدية وتستطيع الدولة أن **تستعوض** بزراعة القمح عن زراعات أخرى أقل فائدة علي المدى الطويل وأقل بعدا استراتيجيا وأمنيا، إن زراعة القمح والعمل علي استنباط سلالات أكثر حداثة منه تتحمل الأراضي الصحراوية أو ملوحة الأرض، مع استغلال فائض المياه المتوافر من خفض مساحات (وليس منع) زراعة الأرز نعتقد أن ذلك سينعكس بشكل أكثر إيجابية مما عليه الوضع الآن .. هذا علاوة على تشغيل المزيد من الأيدي العاملة فالقمح حتى يصبح رغيف خبز يحتاج إلى عمالة كثيفة.

خامسا :

دعم الفلاح المصري الذي يقوم بزراعة القمح أو الذرة من خلال إعطاء تخفيضات ولو بسيطة علي الأسمدة والبذور والمبيدات ، كذلك رفع سعر توريد القمح والذرة . وفي الحقيقة فإن عملية خلط القمح بالذرة تساهم في جانبين هامين فمن ناحية يحدث توفير في القمح ٢٠ % تقريبا وترفع القيمة الغذائية للمنتج (رغيف الخبز) .

سادسا :

من **المقترحات الإبتكارية** هو الأخذ **بميزان الأرغفة** بدلا من عددها .. وهذا ليس جديدا حيث يعمل به في وزن البقسماط وأرغفة الفينو والخبز الناشف، إن الأخذ بهذا الأمر يحد بشكل قوي من الإسراف الذي يحدث من قبل المواطن الذي يلقي رغيف الخبز بسلة المهملات لأنه زائد عن حاجته ، ولكن إذا كان سوف يشتري بالوزن فسوف يعمل علي تخفيض استهلاكه ، وفي رأينا أن هذا الأمر فقط يمكنه أن يوفر أكثر من ١٠% من استهلاك الخبز .

سابعا :

نظرا لاحتلال دعم الطاقة لجزء كبير جدا من قيمة الدعم الإجمالية التي تقدم للمواطنين ونظرا لارتفاع الهائل في أسعار البترول ومشتقاته مع توقع استمرار هذا الارتفاع علي المدى المتوسط والطويل .. فيأتي هنا **ترشيد الطاقة** علي رأس أولويات الحكومة بغض النظر عن الاتجاه لأي نوع من أنواع الدعم .

والشيء الملاحظ بقوة هو وجود حالة من عدم الترشيد في استهلاك الطاقة عموما من جانب عريض في المجتمع المصري إن لم يكن كله ويعود السبب الأساسي لذلك لانخفاض سعرها من خلال دعمها بما يجعل المواطن يستهين بها ويتمثل ذلك في الإسراف الحاد في استهلاكها .. فعلي سبيل المثال ففي استهلاك البنزين نلاحظ (سيارات انتهى عمرها الافتراضي منذ الستينات - شكمانات ومواتير تحتاج إلى عمرات - طرق و تحتاج إلى إعادة تأهيل وتحتاج إلى إنشاء كباري لخفض المدة اللازمة لوصول المركبة وما سوف يصاحب ذلك من خفض أكيد في استهلاك البنزين - ترك الشوارع مضاءة نهارا) كذلك يجب **فرض رسوم أكثر على السيارات الحديثة فوق ٦ سلندرات** فأكثر تتصاعد هذه الضريبة كلما ازداد معدل استهلاك السيارة للبنزين وحسب حادثة موديلها، فلا يعقل ان تتساوى سيارة قيمتها ربع مليون جنيه بسيارة لا يتعد سعرها ١٠% من هذا الرقم.

ثامنا:

التوسع في مجال النقل النهري ، حيث لا يمثل سوى نسبة ضئيلة جدا من حجم النقل في مصر ، بينما يحتل نسبة قد تصل في بعض الدول إلى ٢٠% من حجم النقل فيها ، ولعل التخوف يأتي من

إمكانية تلوث النهر ، ولكن الأمر يتحتم أن يخضع لشروط قاسية ورقابة مستمرة ، وربما يأتي تحديد موقف دول منابع النيل مع مصر في الفترة القادمة ، وكيفية إنشاء السدود التي ربما تخفض حصة مصر من مياه النيل الرئيسية ، وقد تستطيع مصر تعويض هذا النقص بإقامة العديد من المشروعات التي تضمن التعويض عن أي نقص محتمل ، إن ما ستؤول إليه الأمور خلال الشهور أو السنوات القليلة المقبلة سوف يحدد مصير النقل النهري بإمكانية الخوض والتوسع فيه من عدمه .

تاسعا:

أهمية الرفع الجزئي لدعم الطاقة عن الشركات الصناعية كثيفة الاستخدام للطاقة (شركات أسمنت - حديد - أسمدة - وغيرهم ..) ، وهو ما اتجهت إليه الدولة الفترة الماضية ، **إن ما تيسره الدولة "أي دولة" في صورة بيئة تشريعية عادلة واستقرار أمني وديمقراطية حقيقية هو حقا ما يجذب الشركات للإستثمار فيها ..** ويجب على مصر الآن إختيار مجالات الإستثمار والشركات التي تنقل إليها التكنولوجيا الفائقة التقدم وتورثها للشركات وللعمالة المصرية .

عاشرا:

أهمية الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية - طاقة الرياح - الطاقة النووية .. الخ) هذا أمر أصبح لا مفر منه ، فيجب التوجه بكل قوة نحو الطاقة البديلة مهما كلف الأمر في بدايته من أموال ، إن الأمر في منتهى الخطورة فقد شارف البترول على النفاذ خلال عقود قليلة قادمة ويجب علينا البدء فيما تخطى فيه الآخرين خطوات واسعة وعملاقة .

حادى عشر:

تعميم استخدام الغاز الطبيعي علي مستوى الجمهورية بشكل أكثر سرعة وجدية وفتح الباب أمام الشركات الخاصة لتقديم هذه الخدمة مع خفض تكلفة التركيب الأولية ، كذلك التوسع في تشجيع تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي بدلا من البنزين من خلال دعم عملية التحويل بخفض تكلفتها ونشر محطات الغاز الطبيعي في كل المحافظات وعلى الطرق السريعة وإعطاء تسهيلات للشركات التي تنشئها .

ثاني عشر:

لإيصال البنزين لمستحقيه هو **استخدام بطاقة ممغنطة إلكترونية** توزع علي السيارات (أجرة - أتوبيسات نقل ونصف نقل - أتوبيسات المدارس - السيارات ذات الموديلات القديمة والسعات اللتربة القليلة) لكل بطاقة منها **كمية أو قيمة محددة** ونحن نفضل أن تكون بالقيمة ، خاضعة لتقدير الجهة التي تتولي اعداد هذه البطاقات حسب نوع السيارة ، مع استبعاد السيارات الملاكي ذات السعات اللتربة المرتفعة والموديلات الحديثة نظرا لأن ذلك مؤشر لارتفاع مستوي معيشة من يملك هذه السيارات .

ومن أجل **منع حدوث تسرب للبنزين المدعوم** ممن يستحق هذا الدعم الي من لا يستحقه فيمكن قياس الدعم المقدم من خلال **ربطه بعداد الكيلومترات أو اختراع جهاز يقيس المسافات** التي سارتها السيارة بداية من تاريخ التطبيق مع إمكانية تحويل كل أو جزء من الرصيد المتبقي إلى العام الذي يليه ، وبما يكفل ألا يستفيد من السلعة المدعومة سوى متلقي الدعم فقط ، وفي حالة السيارات المتوقفة أو التي لا تسير سوى مسافات قليلة يمكن التصرف حيالها بالشكل الذي يحقق العدالة ، وبما يكفل مد يد العون لكل من يحتاجه ، وبما يحقق المصلحة العليا للوطن ، كل ذلك بالطبع يجب أن يكون في ظل جهاز رقابي قوي وخلفية تشريعية عادلة .

ثالث عشر:

تشجيع جلب المخترعات الموفرة للكهرباء وتشجيع استيراد الأجهزة الموفرة للكهرباء أو الماكينات الأقل احتياجا أو استهلاكا للسلولار والبنزين ، كذلك تعميم اللمبات والكشافات الموفرة للكهرباء بالشوارع والميادين والتوصل إلى **اختراع يمنع حدوث سرقات** لها نظرا لارتفاع تكلفتها مقارنة باللمبات والكشافات العادية بالرغم من توفيرها للكهرباء لأكثر من النصف .

رابع عشر:

تثقيف المواطنين من خلال وسائل الإعلام والصحف عن ماهية الدعم وما له وما عليه وإشراك الجمهور العادي في المناقشات لفترات طويلة قادمة ، **ودور رجال الدين في حث ما لا يستحق**

الدعم بعدم أخذه وتركه لمن يستحقه ، مع التشديد عموما على ترشيد الاستهلاك في البنزين والكهرباء والمياه ... الخ .

خامس عشر:

اختيار توقيت حسم المشكلة مهم للغاية ، نظرا لتأثيراتها على شتى جوانب الحياة حيث أن ٥٠% تقريبا من دخل الأسر المصرية المتوسطة يذهب إلى الطعام ، وتصل الأسر المصرية التي تحت خط الفقر إلى ٢٥% تقريبا من العدد الإجمالي للسكان .. حيث يذهب أكثر من ٨٠% من دخلها إلى الطعام فقط ، ويستشعر الأغلبية من الطبقات الفقيرة والمتوسطة حدة ارتفاعات سعرية متتالية بمختلف السلع ، مع عدم قدرة الدخول على ملاحقتها .

سادس عشر:

إن مشكلة الدعم التي نواجهها قد واجهتها الكثير من الدول ، واستطاع الكثيرون التغلب عليها بحلول مناسبة ، وكل ما علينا هو **استقراء تجارب هذه الدول وإيفاد من يدرسون** هذه التجارب .. وإن اختلفت التجربة تظل هناك نقاط مشتركة يمكننا الاستفادة منها فتجنب العيوب ونستخلص المزايا (بدون المرور بمخاض التجربة الأولى) فدولة المكسيك على سبيل المثال قامت بتطبيق الدعم النقدي كبديل للدعم السلعي ونجحت في ذلك ، وظروف المكسيك تتشابه في بعض جوانبها مع الظروف المصرية فيما عدا أن متوسط دخل الفرد المكسيكي يعادل ضعف متوسط دخل الفرد المصري وإن كانت أيضا تعاني من مشاكل قريبة من المشاكل التي نعانيها ، مما يرجح أن إيفاد من يقومون بدراسة **التجربة المكسيكية في مجال الدعم النقدي** سوف يكون له مردود إيجابي يعرفنا ماذا يمكن أن تؤول إليه الأمور في حال تطبيق الدعم النقدي وما الصعاب التي سنواجهها ، كذلك فهناك العديد من الدول التي طبقت كلا من الدعم النقدي والعيني في آن واحد مثل الكثير من دول أمريكا اللاتينية وبعض دول جنوب شرق آسيا .

سابع عشر:

حال القيام بتطبيق الدعم النقدي بالتوازي مع الدعم العيني يجب في البداية التجربة على نطاق ضيق ثم التوسع ويفضل أن يكون ذلك في محافظة فقيرة ومتوسطة أو قليلة عدد السكان وبعيدة نسبيا مثل

محافظات الصعيد " فالتجربة الأولى يجب أن تكون في نطاق جغرافي ضيق، تتخاطب مع كافة المستهدفين بشكل مباشر، سهلة ويمكن حصرها، مما يجعلنا نستطيع تقويمها والحكم عليها واستخلاص النتائج من ورائها
ثامن عشر:

سحب أموال الدعم النقدي من خلال بطاقة الكترونية (صراف آلي) حيث يتيح له ذلك بسهولة سحب مبلغ الدعم النقدي من أي صراف من صرافات البنوك والمنتشرة بالشوارع ، إن في ذلك حفاظا على آدميته وعدم شعوره بالهانة في حال وقوفه طويلا لتلقي أموال الدعم " يحدث ذلك إذا اتبعنا طريقة تقليدية من خلال أماكن صرف لهذه الأموال مثل المعاشات " وبهذه الطريقة يمكنه صرف قيمة الدعم النقدي شهريا كما يمكنه تركها بالصراف وسحبها في أي وقت يشاء .. إن ذلك الأمر سوف يساعد الحكومة بخفض التكلفة من خلال استغلال الماكينات التي أصبحت منتشرة في كل مكان بالإضافة إلى العائد الاقتصادي الذي سيعود على البنوك المرتبطة بتقديم هذه الخدمة حيث يمكنها الاستفادة من الأموال المتبقية لديها وبما يساعد على إعادة تدويرها ويعود بالفائدة على الاقتصاد بشكل عام .

تاسع عشر:

إن العمل على توفير بيانات دقيقة موثقة من أجل تطبيق الدعم النقدي بصورة مثلى وعدم ذهابه إلى من لا يستحقه ومن خلال إنشاء **جهاز أو هيئة على غرار " الرقم القومي "** ولكن بشكل أكثر شمولية ودقة وتمثيل كافة الجهات الحكومية داخل هذا الجهاز سوف يساعد مستقبلا بإحداث نهضة قوية بالمجتمع المصري حيث يمكن الاستفادة من قاعدة البيانات هذه في مجالات متنوعة ومتعددة مثل (الحكومة الإلكترونية - التجارة الإلكترونية - التعليم عن بعد - الإسكان المتوسط - التوظيف - التعقب - إنشاء بريد إلكتروني لكل مواطن ... وغيره من أوجه الاستفادة) .

الخاتمة :

إن التاريخ يحكي لنا أن حسن النظام والترشيد جعل مصر تقود العالم وتنقذه من خطر مجاعة امتدت لسبع سنوات أيام سيدنا يوسف عليه السلام .. ولقرون قديمة طويلة كانت مصر هي سلة غذاء العالم .

ونحن اليوم في منعطف تاريخي يجب أن نأخذ بأساليب العصر التي تعتمد على "الإنسان المتفوق " في تطور مذهب للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وعلم الجينات .. مدفوعين نحو ذلك بإيماننا القوي بالله مفوضين أمرنا له.

**إعداد : الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية
الغرفة التجارية بالشرقية
مع خالص التحية والتقدير ،،**